



المصارحة

بقلم مارك فريمان وبريسيلاب. هاينر

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

8,1 - مقدمة

إن مواجهة الماضي بغرض المصالحة تتطلب تجهيز وتفعيل عدد من الوسائل. وتعد المحاسبة التاريخية من خلال المصارحة إحدى الخطوات الهامة في عملية المصالحة. ولكن كيف يتسنى لتحري الدقة حول الماضي أن يساعد المجتمع على الانتقال من ماضٍ منقسم إلى مستقبلٍ مشتركٍ؟

إن مصطلح "المصالحة" يدور على الألسنة كثيراً ولكنه غالباً ما لا يعرف أو يفهم بوضوح. فقد اتضح من دراسة قام بها "مركز جوهانسبرج لدراسة العنف والمصالحة" حول أثر "لجنة جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة" على أحد المجتمعات المحلية أن سكان المنطقة المعنية كانت لديهم آراء شديدة التباين حول معنى المصالحة. هناك محور مشترك بين الآراء كلها يدور حول إقامة علاقة بين المجموعات أو الأفراد، ولكن تعريف تلك العلاقة اختلف باختلاف الثقافة والخبرات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان والموقع في البنية السياسية والظروف الشخصية. غير أنه يبدو أن هناك اتفاق عام مشترك بين معظم الخبراء على أن المصالحة هي عملية أكثر منها هدف يحقق.

وفي سياق عمل لجان المصالحة قد يكون أهم تمييز يجب توضيحه هو التمييز بين المصالحة الفردية والمصالحة الوطنية أو السياسية. ففي حين أن لجان المصالحة قد تشكل آلية مفيدة في الاقتراب من المصالحة الوطنية أو السياسية بقدر ما تساعد على منع بعض الحقائق من الاستمرار في كونها مصدراً للنزاع والحد بين النخب السياسية، تبقى المصالحة بين الأفراد أكثر تعقيداً وربما أبعد منالاً من خلال لجان المصالحة. إذ إن العفو ولأم الجراح والمصالحة هي عمليات شخصية عميقة، كما يختلف ما يتطلبه كل فرد من عملية صنع السلام والمصالحة وما تثيره من ردود الأفعال.

ومع ذلك ما فتىء الكثيرون يؤكدون أنه لا بد من معرفة الحقيقة للتقدم صوب المصالحة. ولا ثبات هذه الحجة من الممكن بالطبع الإشارة إلى الدلائل أو الاقتباس من شهادات من نجوا. وهو بالفعل ما ينطبق في بعض الأحيان على بعض الناس وفي بعض الظروف. غير أنه من اليسير علينا أن نتصور أن العكس قد يكون صحيحاً أيضاً أو أن المصالحة تتأثر أكثر ما تتأثر بعوامل غير معرفة الحقيقة بشأن مظالم الماضي أو الاعتراف بها. وعلى سبيل المثال قد تعتمد المصالحة الحقيقية على وضع حد نهائي لا لبس فيه للتهديد بالمزيد من العنف، أو اعتراف الدولة بالأضرار الواقعة أو اقرار مرتكبي تلك الانتهاكات، أو وجود برنامج لتعويض المتضررين، أو

الاهتمام بمعالجة أشكال عدم المساواة الهيكلية وتوفير الحاجات المادية الأساسية للمجتمعات المتضررة، أو وجود صلات طبيعية في المجتمع تجمع سويًا الأطراف التي كانت قد ضربت بينهم العداوة، أو حتى أبسط شيء وهو مرور الزمن.

قد لا تكون الحقيقة إلا عنصراً واحداً من بين عديد من العناصر الممكنة في السعي إلى تحقيق المصالحة.

وهكذا فإن الحقيقة قد لا تكون إلا عنصراً واحداً

من عناصر عديدة ممكنة في غمار السعي إلى تحقيق المصالحة. وتدلل خبرة التحول في أماكن مثل أسبانيا وموزمبيق على أنه يمكن تحقيق قدر كبير من المصالحة الوطنية في بعض الأحيان حتى في غياب عملية مصارحة رسمية. أما ما إذا كانت المصالحة في تلك الحالات وغيرها ستكون أو يمكن لها أن تكون أصيلة أو دائمة مثلما هو الحال في الأماكن الأخرى التي أنشئت فيها لجان للمصالحة، فهذا سؤال يبقى إلى حد كبير بلا جواب.

8,2 - وسائل تحري الحقيقة

من بين أكثر وسائل التحول شعبية في السنوات الأخيرة هو ما أطلق عليه، في صورته العامة، لجان الحقيقة. وسوف نخصص القسم 8,3 كله لهذه الوسيلة الأساسية للتعامل مع الماضي الأليم. وبالرغم من أن لجان الحقيقة لم تؤسس إلا مؤخراً فإن الإسهام الذي يمكن لها أن تقدمه قد أصبح معترفاً به بصورة كبيرة إلى حد أنه من شبه المؤكد أن المجتمعات التي تخوض عمليات التحول اليوم سوف تنظر في مسألة تأسيس لجان من هذا النوع. وفي السنوات الأخيرة جذبت لجانان للحقيقة في غواتيمالا وجنوب أفريقيا الانتباه بشكل كبير إلى موضوع التحري الرسمي للحقيقة. وسوف نعرض لهاتين التجربتين في دراسة الحالة في نهاية هذا الفصل. وفي الوقت الحاضر يجري العمل قدما في عدد من لجان الحقيقة الجديدة والبعض الآخر قد تأسس منذ عهد قريب، في منتصف 2002، في أماكن مثل بنما وأوروغواي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ونيجيريا وتيمور الشرقية وبيرو، وأخرى يجري العمل على إنشائها في سيراليون وغانا.

يخط كثير من المراقبين ما بين لجان الحقيقة والمحاكم، وذلك لأن لجان الحقيقة تتناول العديد من الوقائع التي يمكن لها أن تكون موضوعاً للمحاكمة، إلا أننا ينبغي ألا نساوي بين لجان الحقيقة والهيئات القضائية أو نعتبرها بديلاً عن المحاكمات. إن لجان الحقيقة هي هيئات غير قضائية ولهذا فصلاحياتها بالطبع أقل كثيراً من سلطات المحاكم. فليس لها سلطة السجن، وليس لها سلطة إنفاذ توصياتها، بل إن معظمها يفتقر حتى إلى سلطة إلزام أي شخص بالمثل أمامها.

وفي حين أن هذا الفصل يركز بالأساس على خبرة لجان الحقيقة والتحديات التي واجهتها فلا يجب أن نغفل أهمية الآليات الأخرى للسعي إلى الحقيقة. ويمكن مقارنة هذه اللجان بثلاثة أنواع أخرى على الأقل من صور تحري الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وكلها تعتبر في ذاتها أشكالاً هامة لتحري الحقيقة. وبالإضافة إلى ذلك فهي تشكل، في بعض السياقات، الآلية الوحيدة المتاحة لتحري الحقيقة، أو ربما الآلية الأنسب.

وقد أقامت حكومات في بعض البلدان "لجاناً تاريخية"، وهي آليات حالية للتحقيق في انتهاكات الدولة التي وقعت وانتهت منذ سنوات أو حتى عقود عديدة. وعلى عكس لجان الحقيقة لا تتأسس اللجان التاريخية كجزء من عملية تحول سياسي بل وقد تكون مقطوعة الصلة بالقيادة السياسية أو الممارسات السياسية القائمة. فبدلاً من ذلك تعمل تلك اللجان على تجلية الحقائق التاريخية وتكريم الضحايا الذين لم يعترف بهم أو بذريتهم. وهناك وجه آخر من وجوه المفارقة

هو أن اللجان التاريخية بوجه عام، على عكس لجان الحقيقة، لم تحقق في وقائع القمع السياسي الواسع بل ركزت على ممارسات قد تكون أضرت بجماعة عرقية أو عنصرية أو أية مجموعة أخرى بعينها. ومن أمثلة هذه اللجان "لجنة الولايات المتحدة حول إعادة التوطين زمن الحرب واحتجاز المدنيين" و"اللجنة الملكية الكندية المعنية بالسكان الأصليين".

يشارك عدد من أمثلة التحقيقات الرسمية أو شبه الرسمية في انتهاكات حقوق الإنسان الماضية في السمات التي تتصف بها لجان الحقيقة، ولكنها تختلف عن لجان الحقيقة في أنها قد تكون أقل استقلالاً عن العمليات السياسية أو أضيقت في نطاقها أو صلاحياتها، أو أنها قد أنشئت فقط كبادرة سابقة على إنشاء لجنة حقيقة مكتملة الشكل والمضمون. ومن أمثلة هذه اللجان مختلف التحقيقات البرلمانية ولجان التحقيق البرلمانية التي تنشئها الهيئات التشريعية في مختلف أنحاء العالم ومنها التحقيق الذي أجراه المفوض الوطني لحماية حقوق الإنسان في هندوراس في 1993 بشأن حوادث الاختفاء في البلاد، والتحقيقات التي أجراها مفوض ضحايا أيرلندا الشمالية في أواخر التسعينات، علاوة على مختلف لجان التحقيق المعنية بحدث معين والتي عادة ما تنشأ في بلدان الكومنولث وغيرها من البلاد. ومن بين صور التحقيق الرسمية وشبه الرسمية الأخرى التي تتداخل مع لجان الحقيقة العديد من التحقيقات الدولية التي غالباً ما تكون تحت رعاية الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية، والتي تحقق وترفع التقارير حول ضحايا الحرب أو حالات من القمع الشديد على المستوى الوطني. ومن أمثلة هذه الأشكال من التحقيقات منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً)، وهيئة كبار الشخصيات الدولية للتحقيق في جريمة الإبادة العرقية في عام 1994 في رواندا وملابساتها، علاوة على مختلف اللجان والهيئات المعنية بجرائم الحرب التي أسستها الأمم المتحدة للنظر في الانتهاكات المرتكبة في أماكن مثل تيمور الشرقية ورواندا ويوغوسلافيا السابقة. وبوجه عام فإن تلك التحقيقات تمتاز بأنها سهلة التأسيس مقارنة بلجان الحقيقة، وأن لها صفة رسمية وصلاحيات أكثر من أي مشروع غير حكومي صرف. وفي نفس الوقت يمكن لتلك التحقيقات أن تقطع الطريق على الدعوات إلى إجراء تحقيقات أكثر استقلالاً أو شمولاً أو قوةً بغض النظر عن كون القيود الموضوعية على استقلالها ونطاق عملها وصلاحياتها غالباً ما تسفر عن صورة ليست كاملة للماضي.

هناك عدد كبير من المشروعات غير الحكومية التي وثقت، مثل لجان الحقيقة، الانتهاكات وأنماط التعديت التي ارتكبتها النظام السابق، وغالباً ما جرى ذلك في ظل مخاطر جمة على الأنفس والأرواح. وعادةً ما تقوم بهذه المشروعات منظمات حقوق الإنسان الوطنية، وفي بعض الأحيان بمساندة الكنيسة، وقد خرجت في بعض الأحيان بنتائج مبهرة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك عمل منظمات مثل "هيئة السلام والعدالة في أمريكا اللاتينية"

(Servicio Paz y Justicia en America Latina, SERPAJ) في أوروغواي في الثمانينات، و"مشروع الأساقفة لاستعادة الذاكرة التاريخية"

(Proyecto Interdiocesano para la Recuperacion de la Memoria Historica, REMHI)

في غواتيمالا في التسعينات. وفي السياقات التي يستحيل فيها تحري الحقيقة رسمياً تزيد أهمية المشروعات غير الحكومية بصفة خاصة لأنها تشكل عندئذ المصدر الوحيد الجدير بالثقة للمعلومات الموثقة حول الضحايا والانتهاكات السابقة. غير أنه في نفس الوقت تفتقر المشروعات غير الحكومية إلى السمات التي تتمتع بها لجان التحقيق الحديثة مثل سلطة التحقيق وصلاحية الاطلاع على السجلات الحكومية والحصانة الشخصية التي يتمتع بها أعضاء اللجنة علاوة على

التزام الدولة وضع توصيات اللجنة النهائية موضع التنفيذ أو على الأقل الإعلان عن سير العمل في هذا الصدد.

8,3 - فهم لجان الحقيقة

إن هدف هذا القسم ليس استعراض أو فحص كل لجان الحقيقة في العالم أجمعه الماضي منها والحاضر أو حتى معظمها، بل نسعى هنا إلى أن نشرح بصورة عملية ماهية لجنة الحقيقة، كيف تعمل وما يمكن لها أن تحققه لبلد يخوض عملية التحول الديمقراطي.

وينقسم هذا الجزء إلى ستة أقسام فرعية، الأول منها يُعرف ما هي لجنة الحقيقة ويميز بينها والآليات الأخرى لتحري الحقيقة. والثاني يستكشف المنافع المحتملة لإنشاء لجنة للحقيقة، والمخاطر المحتملة أيضاً. القسم الثالث يشرح بإيجاز كيف يتم رعاية لجان الحقيقة عادةً. وفي القسم الرابع نستعرض في إيجاز كيف يتم رعاية لجان الحقيقة عادةً. وفي القسم الخامس نتخصص كيف تعمل لجان الحقيقة ونستكشف بعضاً من الموضوعات الشائكة التي تواجهها تلك اللجان. ثم نختم الفصل بدراسة مقارنة للجان الحقيقة في جنوب أفريقيا وغواتيمالا.

جدول 8,1: السمات المشتركة للجان الحقيقة

لجان الحقيقة بوجه عام:

- هيئات مؤقتة غالباً ما تعمل لمدة عام أو عامين.
- هيئات معترف بها رسمياً مفوضة من قبل الدولة وتستمد صلاحياتها منها، وفي بعض الأحيان من المعارضة المسلحة بالإضافة إلى الدولة، أو ينص عليها في اتفاقية سلام.
- هيئات غير قضائية تتمتع بقدر من الاستقلال القانوني.
- عادة ما تنشأ في غمار عملية تحول وانتقال، إما من الحرب إلى السلام أو من الحكم التسلسلي إلى الديمقراطية.
- تصب اهتمامها على الماضي.
- تحقق في أنماط التعديات وانتهاكات معينة ارتكبت على مدار فترة من الزمن لا في حدث واحد بعينه.
- تكمل عملها بتقديم تقرير نهائي يضم استنتاجاتها وتوصياتها.
- تركز على انتهاكات حقوق الإنسان وفي بعض الأحيان على المعايير الإنسانية كذلك.

8,3,1 - ما هي لجنة الحقيقة؟

يشير مصطلح "لجنة الحقيقة" بصفة عامة إلى هيئات تشترك في السمات التالية. تأسس منذ 1974 وحتى الآن ما يزيد على 25 لجنة حقيقة رسمية في العالم برغم ما أطلق عليها من مسميات مختلفة. ففي الأرجنتين وأوغندا وسيريلانكا أنشئت "لجان خاصة بالمختفين"، وفي هايتي والإكوادور أنشئت "لجان الحقيقة والعدالة" وفي تشيلي وجنوب أفريقيا وسيراليون وحالياً جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية "لجان الحقيقة والمصالحة" وأحدثها "لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة" في تيمور الشرقية.

تأسس أكثر من 25 لجنة حقيقة رسمية في العالم منذ 1974

وبالرغم من أن كل تلك اللجان ينطبق عليها التعريف الوارد أعلاه، إلا أنه من الجدير بالذكر أن بعض تلك اللجان في فترة عملها لم تعتبر نفسها لجاناً للحقيقة ولا حتى الجمهور العام نظر إليها على أنها كذلك.

8,3,2 - المنافع والمخاطر المحتملة

المنافع المحتملة

بالرغم من أن لجان الحقيقة قد لا تكون مناسبة في جميع السياقات إلا أن لها إمكانية خلق العديد من المنافع التي تفيد المجتمعات التي تخوض عملية تحول. وقد تساعدنا القائمة التالية للمنافع الممكنة في التأمل الأولي لدور لجان الحقيقة وبؤرة عملها لدى تأسيس لجنة جديدة.

يمكن للجان أن تساعد على إثبات الحقيقة بشأن الماضي: يمكن للجان الحقيقة أن تضع سجلاً للماضي دقيقاً ومفصلاً ومحايلاً ورسمياً. ويمكن لمثل هذا السجل أن يفيد في مواجهة القصص الخيالية أو المبالغ فيها حول الماضي والتي روجها النظام السابق (أو أي طرف آخر في الصراع الماضي) وفي توعية الجمهور بنطاق الماضي العنيف وأثره الحقيقيين. وعلاوة على ذلك يمكن للجان أن تحدد موقع الضحايا المفقودين الذين كانوا قد "اختفوا" قسرياً أو دفنوا سرّاً.

جدول 8,2: أسباب إنشاء لجنة للحقيقة

يمكن للجنة للحقيقة أن:

- تساعد على إثبات الحقيقة بشأن الماضي.
- تساعد على محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.
- توفر منبراً عاماً للضحايا.
- تحفز على النقاش العام وتثريه.
- توصي بتعويضات للضحايا.
- توصي بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة.
- تعزز المصالحة الاجتماعية.
- تساعد على تعزيز التحول الديمقراطي.

يمكن للجان الحقيقة أن تساعد على محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان: ويمكن لها أن تكمل عمل النيابة الجنائية بجمعها وتصنيفها وحفظها للأدلة التي يمكن استخدامها في توجيه الاتهام الجنائي والمحاسبة القضائية. ويمكن لها أيضاً أن تقترح وتقيم

الحجة على صور مختلفة للمحاسبة أقل من العقاب الجنائي مثل المسؤولية المدنية وإقالة المسؤولين ورد الحقوق ومشروعات خدمة المجتمع.

يمكن للجان الحقيقة أن توفر للضحايا منبراً عاماً: ويمكنها أن تضع الضحايا في المقدمة والصدارة من عملية التحول وقد طالما تجاهلهم الناس وتناسوهم. ويمكن لهذا أن يساعد الضحايا على التعافي أفراداً وجماعات ويشعرهم بالإنصاف. وعلاوة على ذلك فاللجان بتوفيرها منبراً عاماً للضحايا للإفصاح عما بصدورهم تساعد على توعية الجمهور بأثر الجرائم الماضية بصورة فردية إنسانية وبدا تحشد تأييداً للمزيد من مبادرات العدالة الانتقالية التي تدور حول الضحايا مثل برامج التعويضات.

يمكن للجان الحقيقة أن تحفز النقاش العام وتثريه: ويمكنها أن تحفز النقاش العام حول الطائفة المعقدة من المسائل الأخلاقية والسياسية والقانونية التي ينبغي تناولها في إطار عملية التحول.

ويمكن تحقيق ذلك عبر التفاعل مع الجمهور من خلال أنشطة اللجنة وتشجيع التغطية الإعلامية الواسعة. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للجان الحقيقة نفسها أن تعتبر نموذجاً يحتذى به الناس في الوقت الذي يشعرون فيه من جديد في ذلك الجدل الهام بشأن الموضوعات السياسية المثيرة للخلاف دون خوف من تبادل الاتهامات أو اللجوء إلى العنف. ويمكن لها أيضاً أن تكون حكماً عاماً مستقلاً نزيهاً إذا ما حرّف أعضاء النظام السابق أو شوّهوا أحداث الماضي تشويهاً كبيراً.

يمكن للجان الحقيقة أن توصي بتعويضات للضحايا: ويمكن لها أن تقيم الحجة على أهمية التعويضات كصورة من صور التعويض عن الانتهاكات الماضية وعن الأضرار النفسية والجسدية والاقتصادية المستمرة التي يعانها الضحايا. ويمكن لها أيضاً أن تضع تعريفات وتصنيفات عادلة وفعالة لمن هو "الضحية" لأغراض التعويض المالي أو الاستحقاقات التي تصرف لهم. كما يمكن للجان أن تساعد على استعادة الضحايا إحساسهم بكرامتهم بممارستها لعملها بطريقة تظهر إدراكها للأضرار التي حلت بهم وتتسم بالحساسية تجاهها. كما يمكن لها أن تقدم اقتراحات خلاقية ومناسبة بشأن أشكال تعويض الضحايا مثل النصب التذكارية وإعادة الدفن ومراسم التأيين.

يمكن للجان الحقيقة أن تقترح الإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة: يمكن لها من خلال التحقيقات التي تجريها أن تقدم أدلة واضحة على كيف أن مؤسسات معينة قد أخفقت، بصورة فردية أو جماعية، في الالتزام بحماية حقوق الإنسان في الماضي. كما يمكن لها أن تحدد وتقدم إصلاحات قانونية ومؤسسية معينة من شأنها أن تمكّن البلاد من إنجاز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية طويلة المدى اللازمة لصنع مستقبل أفضل. ويمكن لهذه الإصلاحات أن تشمل على سبيل المثال تعزيز الإشراف المدني على أجهزة المخابرات والجيش، ووضع قواعد جديدة بشأن تعيين القضاة وولايتهم والإجراءات التأديبية الخاصة بهم، وإنشاء مكتب إدعاء عام

يمكن للجان الحقيقة أن تعزز المصالحة بتوفيرها منبراً محايداً وأمناً لعمليات العدالة التصحيحية المباشرة

مستقل يتمتع بالتمويل الضروري، وإعادة تشكيل النظام السياسي والانتخابي، والإصلاح الزراعي، وتوفير برامج تدريب جديدة لأفراد الشرطة والقوات المسلحة على حقوق الإنسان.

يمكن للجان الحقيقة أن تعزز المصالحة: ويمكن لها أن تعزز التسامح والتفاهم بالسماح للأطراف المتعارضة أن تستمع إلى آلام وعذابات الآخرين. ويمكن لهذا أن يوجد بينهم التعاطف، مما يقطع الطريق على أعمال الانتقام وينزع فتيل الخصومات والعداوات الناجمة عن أحداث الماضي. ويمكن لها أيضاً أن توفر منبراً آمناً ومحايداً لعمليات العدالة التصحيحية المباشرة والتي يشترك فيها بصورة مباشرة كل من الضحية والجاني (أو أحد أفراد جماعته أو كلاهما) في الوساطة وحل مشاكل الماضي الأقل شأنًا. وعلاوة على ذلك يمكن للجان أن توصي بإجراءات عملية وعادلة للإدماج اللازم لقطاعات معينة من الجناة في المجتمع من جديد.

يمكن للجان الحقيقة أن تساعد على تعزيز التحول الديمقراطي: يمكن للجان الحقيقة من خلال كل ما سبق أن ترمز إلى انفصال رسمي عن ماضٍ حالك عنيف والتحول صوب مستقبل أكثر انفتاحاً وسلاماً وديمقراطية. ويمكن أن يكون لتلك اللجان إذا نجحت أثرها في إضعاف الأطراف المعادية للديمقراطية والذين لولاها لاستمروا في السعي إلى أهدافهم خارج إطار العملية الديمقراطية.

لماذا لا تستخدم لجان الحقيقة دائماً؟

مثلما للجان الحقيقة إمكانية تقديم منافع عديدة للمجتمعات التي تخوض عملية التحول فإن لها في نفس الوقت إمكانية إحداث بعض الضرر. وفي الواقع فإنه لتلافي بعض تلك الأضرار يعينها نجد أنه في سياق عمليات التحول التي تمتد من أسبانيا في السبعينات إلى كامبوديا في الثمانينات إلى موزمبيق في التسعينات قام قادة المجتمع المدني والقادة السياسيون الديمقراطيون في بعض الأحيان بصورة واعية برفض أية محاولة لإثبات الحقيقة بشأن الماضي بصورة رسمية. ويبدو أن التردد في اتخاذ مبادرات لتحري الحقيقة في تلك الحالات وغيرها يعود بوجه عام إلى واحد أو أكثر من الاعتبارات التالية:

التخوف من استمرار أو تجدد العنف أو الحرب. أن يكون هناك تصور أنه إذا ما فتحت ملفات الجرائم القديمة فإن العنف سيزيد أو تتدلع الحرب مجدداً أو أن العنف أو الحرب المستمرين لن يكون لهما نهاية.

الصراع المستمر. هناك ظلال كثيفة من الشك تحيط بجدوى لجنة للحقيقة في وضع يستعر فيه الصراع المسلح لأنه سيكون من المستحيل تقريباً الاحتفاظ بطابع الحياد أو ضمان مشاركة الضحايا والشهود وأمنهم. علاوة على ذلك غالباً ستكون قدرة اللجنة على دخول مناطق جغرافية معينة محدودة جداً وكذلك إمكانية حصولها على بعض المعلومات الهامة. وفي نفس الوقت فإنه حتى في وسط الصراع قد يكون من المفيد الشروع في التفكير والتخطيط لشكل من الأشكال الرسمية لتحري الحقيقة إثر انتهاء الصراع والبدء في عملية التحول.

غياب الاهتمام السياسي. ألا يكون لدى القيادة سياسية اهتمام، أو أن يكون لديها فقط القليل من الاهتمام، بتحري الحقيقة، علاوة على غياب الضغط من أطراف غير حكومية هامة.

الأولويات الماسة الأخرى. تريد الحكومة والجمهور التركيز على مقومات الحياة وإعادة البناء في أعقاب الدمار الشامل.

نقص الإمكانيات. أن يكون هناك نقص في الموارد أو الهياكل المؤسسية الرئيسية اللازمة لكفالة عملية تحرر رسمية للحقيقة.

وجود آليات أو تفضيلات أخرى. أن تكون الثقافة الوطنية الخاصة ثقافة تتلافى مواجهة جرائم الماضي أو أن يكون هناك آليات قائمة في المجتمع المحلي يمكن لها أن تستجيب إلى العنف الواقع حديثاً بصورة أفضل.

كل هذه أسباب تفسر لماذا تغفل مجتمعات تخوض عملية التحول تحري الحقيقة رسمياً ولماذا قد تفضل أو أن يكون من الضروري أن تركز بدلاً من ذلك على آليات غير حكومية لتحري الحقيقة. غير أنه عادةً ما يكون ذلك قراراً صعباً وعلى الأخص إذا ما كان عدد من الضحايا يطالب بإنشاء لجنة للحقيقة. وبالتأكيد ينبغي علينا أن ننظر بعين الشك إلى أي قرار لإغفال السعي الرسمي إلى الحقيقة إن اتخذ دون عملية تشاور عامة أو بناءً على مجرد القليل من التشاور أو اتخذ من قبل أطراف لها مصلحة في منع التنقيب في الماضي.

المخاطر المحتملة

الدوافع غير المشروعة حتى عندما تتأسس لجنة للحقيقة لا يكون هناك ضمان أنه قد تم تأسيسها بناءً على دوافع مناسبة أو أنها ستنتج الفوائد الجمة التي تناولناها أعلاه. فعلى سبيل المثال من الجائز أن تنظر الحكومة إلى لجنة الحقيقة باعتبارها وسيلة للانتقام السياسي بصورة غير مباشرة أو وسيلة لوضع المسؤولية على كتف آخرين للقيام ببعض المهمات الصعبة التي تتأى بنفسها عن القيام بها. ويجوز أيضاً أن تضعف من اللجنة عمداً وبذا تسهل على نفسها الطعن في النتائج التي تتوصل إليها اللجنة أو نبذها. كما يمكن لحكومة تتسم بالاستخفاف السياسي أن تؤسس لجنة للحقيقة سعياً لوقاية نفسها من انتقادات الضحايا بأنها لم تقم بما يجب عمله لرفع الضيم الذي سببته انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

التحيز. بالإضافة إلى ذلك يمكن لأعضاء اللجنة أنفسهم أن ينظروا إلى عملهم بصورة متحيزة تجعل من المستحيل الوصول إلى رسم صورة كاملة وموضوعية للماضي.

التوقعات غير الواقعية. على صعيد آخر، ينبغي على اللجان أن تحذر خلق توقعات غير واقعية من جانب الضحايا والجمهور بصفة عامة، وهو ما يمكن أن ينزل بالضحايا المزيد من الإحباط والأسى.

وفي الواقع تظهر التجربة حتى يومنا هذا أن عدداً قليلاً من اللجان قد عانت من الخطرين الأولين أعلاه. كما أظهرت أنه حيثما يوجد مجتمع مدني قوي وإعلام مستقل له صوت مسموع يمكن تخفيف تلك المخاطر من خلال الضغط الشعبي. ولا يوجد من بين هذه المخاطر ما هو حتمي، وعليه يجب على من يدعون بخالص النيات إلى إنشاء لجنة للحقيقة أن يعملوا الذهن في تلك المخاطر بصورة مسبقة.

8,3,3 – السياق السياسي

لأن لجان الحقيقة تتأسس في لحظات التحول السياسي يكون هناك العديد من العوامل التي تقيدها وأخرى تقويها تؤثر على تأسيسها وعملها.

العوامل المقيدة

غالباً ما تكون العوامل المقيدة على أشدها حيثما تكون عملية التحول غير توافقية نسبياً، بالرغم من أنها قد توجد أيضاً بدرجة أو أخرى في العمليات التي تحظى بإجماع أكبر.

إن العديد من التحولات السياسية هي نتاج لمفاوضات مريرة وقد تعتمد على موافقة المعارضة على منح العفو أو تقرد "مجالات للسلطة" للنظام السابق ثمناً للسيطرة الرسمية على الدولة. ومن المعتاد أيضاً قيام النظام المخلوع بتدمير شامل للأدلة على الجرائم. ويمكن أن يكون لدى الجمهور مخاوف مشروعة ومستمرة من الإدلاء بشهاداتهم (أو حتى ترهيب وتهديد الشهود أنفسهم)، مما قد يعيق قدرة اللجنة على الوصول إلى الحقيقة بصورة كبيرة ويجبر اللجنة على التحول إلى عملية خاصة وسرية في بعض الأحيان بدلاً من أن تكون عملية عامة وعلنية.

إن الضعف أو الفساد في إقامة العدل وغياب التعاون من جانب الشرطة أو الجيش من شأنه أن يجعل لجنة الحقيقة تبدو بمثابة نمر زائف، لأن تلك اللجان عليها أن تعتمد إلى حد ما على التأييد والتعاون من جانب المسؤولين الرئيسيين في المؤسسات التي يقع على عاتقها إقامة العدل. وأخيراً فإنه من الممكن أن تتفوض نشأة لجنة الحقيقة وعملها إذا ما كان هناك تعاطف اجتماعي

واسع مع الجناة لا الضحايا أو إن كان هناك قلق واسع النطاق بشأن تخريب عملية تسريح القوات ونزع السلاح وإعادة الاندماج في المجتمع، وهي العملية الهشة أصلاً.

العوامل الداعمة

تتحو العوامل الداعمة إلى أن تكون أقوى ما تكون حيثما كانت عملية التحول حرة وتوافقية نسبياً، بالرغم من وجودها بدرجة أو أخرى في التحولات المقيدة أيضاً. وتكتسب العوامل التالية أهمية خاصة:

- التأييد الشعبي لإنشاء لجان الحقيقة، ووجود مجتمع مدني مهتم ويتسم بالحيوية (وبالذات منظمات قوية للضحايا ومنظمات حقوق الإنسان والقيادات الدينية والمنقفون).
 - التعاطف الاجتماعي الواسع مع ضحايا الانتهاكات، ووجود إعلام مستقل ومسموع الصوت.
 - استمرار الاهتمام والضغط من جانب الجماعة الدولية.
- في غياب هذه العوامل قد لا تكون لجان الحقيقة نافعة أو مرغوباً فيها أو ذات فعالية. وبالفعل فإن "الملكية" العامة للجنة والمشاركة الفعالة من جانب بعض الأطراف الاجتماعية (على الصعيدين الوطني والدولي) لهي عناصر حاسمة الأهمية في ضمان نجاح اللجنة.

8,3,4 - رعاية اللجنة

يمكن للجان الحقيقة أن تنشأ بأحد الطرق التالية:

- إصدار السلطة التنفيذية أمراً بتأسيس اللجنة.
- إصدار السلطة التشريعية قانوناً بتأسيس اللجنة.
- توقيع الحكومة والمعارضة المسلحة اتفاقاً ينص على تأسيس لجنة للحقيقة (يتبعه أو لا يتبعه إصدار أمر تنفيذي أو تشريع).

وفي الكثير من البلدان يكون للطريقة التي نشأت بها اللجنة أثر مباشر على مدى صلاحيتها. فعلى سبيل المثال في البلدان الديمقراطية ذات أنظمة الحكم الرئاسية أو شبه الرئاسية لا يكون بوسع السلطة التنفيذية عادةً أن تقوم بصفة منفردة بمنح اللجنة صلاحيات إصدار أوامر تفتيش أو جلب وإحضار، ويكون هذا عادة من الصلاحيات الخاصة بالسلطة التشريعية وحدها. وينطبق الأمر على صلاحيات عمل اللجنة للتقارير، بما في ذلك ما إذا كان من صلاحيتها تقديم توصيات ملزمة. وعلى نفس المنوال فإن من يؤسس اللجنة يمكن له أن يؤثر على توزيع المخصصات المالية، إذ أن أحد فروع السلطة قد يكون له فرصة أكبر للحصول على الموارد ولديه التزام أكبر بعمل اللجنة.

8,3,5 - تصميم اللجنة

من بين المسائل الأساسية المتعلقة بإنشاء لجنة للحقيقة:

- عملية اختيار أعضاء اللجنة وتشكيلها النهائي.
- صياغة ولاية اللجنة وصلاحياتها.
- القرارات الخاصة بالموارد المادية والبشرية.

تشكيل اللجنة

قد يحدد اختيار الأشخاص الذين يديرون لجنة الحقيقة نجاحها النهائي أو فشلها أكثر من أي عامل منفرد آخر. وفي الواقع فقد اصطدم عدد من لجان الحقيقة بمشاكل كبيرة كان أساسها بصورة واضحة ضعف الإدارة من جانب أعضاء اللجنة. وبالرغم من أعضاء اللجنة لا يشتركون بصفة عامة في الإدارة اليومية للجنة، فهم غالباً ما يواجهون التحقيقات ويصيغون سياسة اللجنة ولهم الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بمحتوى التقرير النهائي. وبصفتهم الواجهة العلنية للجنة فإن سلطتهم السياسية والشخصية قد يكون لها أهمية حاسمة في التعامل مع السلطات المتعنتة.

لقد تم تعيين أعضاء معظم لجان الحقيقة من خلال إجراءات اعتمدت على حسن تقدير الهيئة القائمة بالتعيين، بعد قليل من التشاور مع المجتمع المدني أو دونه. وكان هذا هو الحال على سبيل المثال في الأرجنتين ونشاد وتشيلي وهايتي وأوغندا. ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة أصبح اختيار أعضاء اللجان يتم بصورة متزايدة عبر عمليات خلاقية أكثر وتعتمد على المزيد من التشاور. والدرس الأساسي الذي نتعلمه من لجان الحقيقة الماضية هو أن اللجنة تحظى بالمزيد من التأييد الشعبي والدولي عندما يتم اختيار أعضائها عبر عملية تقوم على التشاور وعندما يكون قد تم عمل محاولات أمينة لضمان التوازن العادل في تمثيل مختلف الآراء السياسية والجماعات العرقية والدينية والجنس الاجتماعي.

المثال الأكبر على المنهج التشاوري في اختيار أعضاء اللجنة هو "لجنة الحقيقة والمصالحة" في جنوب أفريقيا. فقد تم تشكيل لجنة اختيار ضمت ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان، ودعت اللجنة إلى ترشيحات من جانب الجمهور فتلقت حوالي 300 ترشيح و اختصرت بنفسها القائمة إلى 50 ترشيحاً لعمل المقابلات الشخصية. وجرت تلك المقابلات في جلسات عامة وتابعتها الصحافة عن كثب. من ثم قلصت لجنة الاختيار العدد إلى قائمة من 25 مرشحاً قدمتها إلى الرئيس نلسون مانديلا لعمل الاختيار النهائي. وحتى يتوفر توازن جغرافي وسياسي قام مانديلا بإضافة عضوين لم يمر بكل خطوات الاختيار.

تحظى اللجنة بالمزيد من التأييد الشعبي والدولي عندما يتم اختيار أعضائها عبر عملية تقوم على التشاور وعندما يكون قد تم عمل محاولات أمينة لضمان التوازن العادل.

ويعتبر مثال سيراليون مثلاً جيداً آخر، ففيها نص القانون المؤسس للجنة الحقيقة على الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة منسقاً لعملية الاختيار وكلفه بالدعوة إلى تلقي الترشيحات من الجمهور. وفي نفس الوقت تم تشكيل لجنة اختيار ضمت

ممثلين معينين من قبل المعارضة المسلحة السابقة ورئيس الجمهورية ولجنة حقوق الإنسان الحكومية ومجلس الأديان (وهو هيئة غير حكومية) وتحالف من منظمات حقوق الإنسان. وقامت تلك اللجنة بعمل مقابلات مع المرشحين النهائيين واختارت آخر أربعة مرشحين وطنيين (تم اختيار الأعضاء الدوليين الثلاثة باللجنة على يد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان). ومن ثم رفعت قائمتا المرشحين الوطنيين والدوليين إلى رئيس جمهورية سيراليون للتعيين. وتم تعيين أعضاء اللجنة في مايو/أيار 2002.

كما تم اتباع عملية تشاور مشابهة في تيمور الشرقية بشأن تأسيس لجنة الحقيقة فيها.

الولاية والصلاحيات

تعتبر كل لجنة للحقيقة حتى يومنا هذا حالة فريدة من نوعها، إذ اختلفت عن الأخرى في البلدان الأخرى في أوجه هامة. إن لجان الحقيقة من سماتها المرونة وكل لجنة جديدة يمكن صياغتها بحيث تستجيب إلى الحاجات والظروف الخاصة بالبلد التي ستعمل فيه. وفي حين أنه يمكن تعلم الكثير من الخبرات السابقة بما في ذلك اللغة الخاصة المستعملة في تشريعات لجان الحقيقة في البلدان الأخرى، فإنه من الضروري أن تتبع أية لجنة جديدة للحقيقة من العمليات الداخلية في البلد المعني من تخطيط استراتيجي وتفكير في احتياجات البلد والفرص المتاحة أمامه.

لجان الحقيقة تتمتع بشرعية أكبر حينما تقوم عملية تحديد صلاحياتها ومهمتها على المشاركة الفعالة من جانب العديد من قطاعات المجتمع.

لقد أصبح واضحاً في السنوات الأخيرة أن لجان الحقيقة تتمتع بشرعية أكبر حينما تقوم عملية تحديد صلاحياتها ومهمتها على المشاركة الفعالة من جانب العديد من قطاعات المجتمع. وبالرغم من أنه عادةً ما يكون هناك حاجة

للتحرك السريع في معترك عمليات التحول إلا أنه من الضروري محاولة بناء قاعدة عريضة من التأييد للجنة في أوساط العديد من القطاعات الاجتماعية الهامة. وفي بعض البلدان حيث تكون الحكومة قد أنشأت لجنة للحقيقة دونما تشاور مع المجتمع المدني عانت اللجان نتيجة لذلك. فعلى سبيل المثال في غواتيمالا ظلت لجنة الحقيقة فترة طويلة تسعى جاهدة لنيل مساندة الجماعات الدينية وجماعات الدفاع والتي اعتمدت عليها في عملها.

وبالنسبة للمحتوى الفعلي لولاية اللجنة فإن رعاة اللجنة (سواء السلطة التنفيذية أو التشريعية أو أطراف الصراع المسلح) عادةً ما يضعون في اعتبارهم عدداً من المسائل الأساسية من أهمها التالي:

الأهداف. إن الإطار المرجعي للجنة ينبغي بصورة عامة أن يحدد أهدافها. وقد تشمل هذه على سبيل المثال إثبات الحقيقة بشأن الماضي، والمساهمة في المصالحة الوطنية، وتقديم التوصيات بشأن مساعدة الضحايا، وتلافي الانتكاس إلى حالة الحرب أو الحكم التسلطي. وتعمل الأهداف مرشداً لعمل اللجنة ومعياراً لتقييمه.

فترة عمل اللجنة. على الإطار المرجعي أيضاً أن يحدد تاريخ بدء وانتهاء عمل اللجنة. ويمكن لتلك التواريخ أن تكون مرنة بما يسمح بمد عمل اللجنة لفترة إضافية

قصيرة مرة واحدة أو أكثر. غير أن فترة العمل الممكنة ينبغي أن تكون ثابتة وإلا يمكن للجان أن تمضي في عملها وقتاً أطول من اللازم أو أن تفقد التركيز في عملها وفي نهاية الأمر تفقد اهتمام الجمهور بها. ووفقاً للخبرات السابقة فمن المستحسن بوجه عام تحديد إطار زمني يتراوح بين سنة واثنين.

جدول 8.3: المتغيرات الأساسية لولاية لجنة الحقيقة

- الأهداف.
- فترة عمل اللجنة.
- نوع الانتهاكات قيد النظر.
- الفترة الزمنية قيد النظر.
- الوظائف.
- الصلاحيات.
- العقوبات.
- المتابعة.

نوع الانتهاكات قيد النظر. ينبغي أن يحدد الإطار المرجعي أنواع الانتهاكات التي ستنظر اللجنة فيها. وانتهاكات حقوق الإنسان بالطبع تكون عادةً بؤرة عمل لجان الحقيقة، غير أن هناك العديد من الأنواع المختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان، وعادةً ما تكون أكثر من أن تنظر فيها لجنة واحدة في فترة وجيزة من الزمن بصورة ذات مغزى. وعليه يمكن قصر عمل اللجنة، أو إعطاء الأولوية في عملها، للنظر في الانتهاكات التي كانت أكثر شيوعاً أو التي اعتبرت الأكثر جسامةً أو ضرراً في المجتمع المعني. بيد أن تلك الأولوية قد تسبب الكثير من الإحباط المتوقع على جانب الضحايا الذين عانوا من الانتهاكات المستبعدة من نطاق ولاية اللجنة. وفي تلك الحالة ينبغي تنفيذ سياسات عامة أو آليات أخرى لمساعدة هؤلاء الضحايا.

الفترة الزمنية قيد النظر. ينبغي أن تكون الفترة الزمنية التي تنظرها اللجنة واضحة من البداية. وهذا غالباً ما يكون أمراً مثيراً للخلاف في ولاية اللجنة، خاصةً حينما يشعر كل طرف من أطراف النزاع بأنه الضحية في النزاع الماضي. لقد نظرت بعض اللجان في انتهاكات وقعت على مدى 30 عاماً وقامت أخرى بالنظر في انتهاكات وقعت في فترات زمنية أقصر بكثير. ويتم اختيار المدى الزمني بوجه عام على أساس تلك الفترات في تاريخ البلد المعني والتي وقع فيها أسوأ الانتهاكات أو أغلبها، وعليه فغالباً ما تتطابق مع فترات الحرب الأهلية أو الحكم التسلطي. ولتجنب الانطباع بالتحيز فيجب بوجه عام أن تكون الفترة الزمنية المحددة متصلة لا أن تكون متقطعة تركز فقط على فترات بعينها من تاريخ البلاد.

وظائف اللجنة. ينبغي أيضاً أن يحدد الإطار المرجعي ووظائف اللجنة التي تسعى إلى إنجاز أهدافها من خلالها. وعادةً ما تشمل الوظائف نشر الوعي بمهمة اللجنة والقيام بالأبحاث والتحقيقات ونشر تقرير نهائي تضع فيه نتائج تحقيقاتها وتوصياتها. كما أن بعض اللجان قد كلفت بمهمة تحديد الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات معينة، أما في الحالات الأخرى فقد منع أعضاء اللجان من "نشر الأسماء" أو ترك ذلك الأمر لتقديرهم. وبصورة عامة تخول لجان الحقيقة بصورة متزايدة عقد جلسات استماع عامة مستلهممة إلى حد كبير الخبرة المؤثرة للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. وفي بضع الحالات طلب من لجان الحقيقة أن تقدم نوعاً من المساندة المعنوية أو الاستشارات النفسية للضحايا أو الشهود والذين قد يصابون بحالة من الصدمة لدى بوحهم بقصصهم.

الصلاحيات. إن الصلاحيات المعطاة للجنة الحقيقة تساعد على تحديد مدى قوتها ونطاق سلطتها. كحد أدنى تحتاج اللجان إلى أن تكون قادرة على محاوره أي شخص قد يقدم معلومات ذات صلة وأن تحظى بتعاون السلطات العامة وأن تقوم بزيارات للمواقع (يحبذ أن تكون مفاجئة). بيد أن لجان الحقيقة تعطى بصورة متزايدة صلاحيات تفوق كثيراً تلك المذكورة لتشمل سلطة الجلب والإحضار، والتفتيش والمصادرة، وفي بعض الأحيان حتى سلطة حماية الشهود. إن منح مثل هذه الصلاحيات يجب أن يوزن بدقة مقابل الحاجة إلى الاحتفاظ بالطابع غير القضائي لعمليات اللجنة. فكل إضافة لتلك الصلاحيات يبتعد بالعملية عن لجان الحقيقة باتجاه الإجراءات القضائية.

العقوبات. ينبغي أن تعطى اللجنة سلطة كافية لضمان إنزال العقاب (الغرامة أو الحبس أو كليهما) بكل من تدخل بصورة غير مشروعة في عملها أو أدلى بشهادة زور أو امتنع عن الاستجابة لأمر إحضار دون مناع مشروع.

المتابعة. ينبغي على الإطار المرجعي في أمثل الحالات أن ينص على التزامات الدولة (إن توفر مثل ذلك الالتزام) بشأن نشر التقرير النهائي للجنة ووضع توصياتها موضع التنفيذ. كما ينبغي

إيلاء الاعتبار لمسائل المراجعة المحاسبية وتولي الحسابات ومآل ملفات وسجلات اللجنة بعد انتهاء عملها.

المسائل الخاصة بالموارد

حتى أفضل المهمات صياغة لن تضمن نجاح لجنة الحقيقة إن افتقرت إلى الموارد المادية والبشرية اللازمة. هذا لا يعني أن إنشاء لجان الحقيقة مسألة عالية التكاليف. في الواقع فإنه باستثناء لجنتي الحقيقة في جنوب أفريقيا وغواتيمالا (والتي بلغت ميزانية كل منهما عدة ملايين من الدولارات)، لم تتخط ميزانية أية لجنة من لجان الحقيقة المليون دولار أمريكي. غير أنه بزيادة تعقيد الإطار المرجعي لتلك اللجان وبزيادة اهتمام الجماعة الدولية بها، ارتفع متوسط ميزانية اللجان الجديدة إلى ما بين 5 و10 ملايين دولار أمريكي. وينطبق هذا على عدة لجان يجري العمل بها الآن أو قيد التأسيس مثل تلك التي في بيرو وتيمور الشرقية وغانا وسيراليون. وبالنسبة لمصادر التمويل فالاتجاه هو الجمع بين تلقي التمويل من الحكومة الوطنية ومن الدول المانحة أو المؤسسات الخاصة إن أمكن. وعادة ما توفر الحكومة الوطنية المكاتب والأدوات بصورة مباشرة.

ارتفع متوسط ميزانية اللجان الجديدة إلى ما بين 5 و10 ملايين دولار أمريكي

لجنتنا الحقيقة في جنوب أفريقيا وغواتيمالا استخدمتا موظفين أكثر من أي لجنة سابقة، كل منهما وظف أكثر من 200 موظف من الوطنيين والأجانب للأعمال المختلفة. واللجان الحالية اتبعت نفس النهج بالنسبة للتوظيف، بالرغم من أن قيود الميزانية قد تحد من عدد الموظفين. وفي تلك الحالات قد يزيد الاعتماد على الموظفين المعارين من الحكومة.

8,3,6 - عمل لجان الحقيقة

المرحلة التحضيرية

من المفيد عادةً أن يحاول أعضاء لجنة الحقيقة أن يكرسوا الأسابيع الأولى بعد افتتاح اللجنة للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة، والتي قد تشمل الآتي:

- وضع خطة للتوظيف وتعيين العاملين.
- وضع اللوائح والسياسات الداخلية.
- الاتفاق على خطة عمل.
- تصميم وإنشاء قاعدة معلومات فعالة لتخزين وتنظيم واسترجاع السجلات والمعلومات.
- القيام بالأبحاث الخلفية التمهيدية.
- تجميع الوثائق الموجودة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والأمم المتحدة والحكومات الأجنبية وغيرها من مصادر.
- تصميم حملة للتوعية العامة.
- التحضير للحصول على التمويل وعمل الميزانية.

إن القيام بهذه الإجراءات التحضيرية في الوقت المناسب يفيد اللجنة عظيم الفائدة على المديين الطويل والقصير. بل إن الخبرة السابقة تدل على أن اللجنة التي لا تبدأ بداية صحيحة تفقد الكثير من الوقت الثمين والرأس مال السياسي في السنة الأولى من عمرها.

النشاطات الأساسية في عمر لجنة الحقيقة

الارتباط بالجمهور

يعتبر مد جسور الربط بين اللجنة والجمهور من الأنشطة ذات الأهمية الكبرى. وتؤثر طبيعة وقدر مساعي لجنة الحقيقة للارتباط بالجمهور تأثيراً كبيراً على قدرتها على الحصول على المعلومات وكفاءتها في تلبية احتياجات الضحايا وقدرتها على التعامل مع توقعات الجمهور بالإضافة إلى صورتها في أعين الناس بوجه عام. يمكن أن تتولى اللجنة بشكل مباشر القيام ببعض تلك المساعي مثل إقامة اجتماعات لرفع الوعي العام أو تحضير ونشر وتوزيع النشرات أو أشرطة فيديو أو إصدارات شعبية تعرف بدور اللجنة ومهمتها. ويمكن للجنة أيضاً أن تحقق أهدافها في مجال مد الجسور مع الجمهور من خلال الانخراط مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية المحلية والإعلام والاستخدام الفعال لها جميعاً. بيد أن العلاقات مع المجتمع المدني والإعلام يمكن أن يصيبها شيء من التعقيد في الكثير من الأحيان بسبب أنهما يلعبان دوراً مزدوجاً فيما يتعلق باللجنة، ويؤديان دور الشريك من جانب والمراقب الناقد لإجراءاتها وأعمالها من جانب آخر.

تلقي الشهادة

معظم لجان الحقيقة تجمع جل المعلومات التي تحصل عليها في اجتماعات خاصة مغلقة تدور غالباً بين موظفي اللجنة والضحايا الذين يدلون بشهادتهم بصورة فردية. وهذه العملية يشار إليها بمصطلح "تلقي الشهادة" والذي عادةً ما يقوم على عقد اجتماع وملء صاحب الإفادة استمارة شهادة. وتلقي الشهادة هام من ناحيتين على الأقل: أولاً، هو خطوة صوب تحقيق هدف إثبات الحقيقة بشأن الماضي، وثانياً، يوفر للضحايا فرصة الخروج عن صمتهم وسرد تجاربهم المأساوية في جو متعاطف وآمن بوجه عام.

وبسبب الطبيعة الحساسة لهذه العملية والطابع الرهيب غالباً للمعلومات الواردة فتلقي الشهادات يتطلب من العاملين التركيز والاحترام وضبط المشاعر، ويتطلب غالباً تدريباً مكثفاً قبل الشروع فيه. فمتلقو الشهادات ينبغي أن يعرفوا متى وكيف ينصتون علاوة على كيف يحترمون إيقاع ومنطق ذكريات صاحب الشهادة وهما أمران كثيراً ما يكونان بعيدين عن التوقع. وبالرغم من أنه يمكن أن يكون هناك نوع من الشد والجذب بين الرغبة في التركيز على نوع معين من المعلومات التي تتطلبها اللجنة من جانب وضرورة السماح لصاحب الشهادة بسرده قصته بطريقته من جانب آخر، فمتلقي الشهادة عليه أن يجد السبيل لعمل التوازن الصحيح.

وبالنسبة لمعظم الضحايا والشهود يكون متلقي الشهادة هو صلتهم الشخصية الوحيدة مع اللجنة، ولذا فالانطباع الذي يتركه لدى صاحبي الشهادات والمجتمع المحلي الأوسع له أهمية وأثر خاصان.

البحث والتحقيق

وحدات البحوث ووحدات التحقيق التي تشابه في عملها الشرطة أصبحت بصورة متزايدة جزءاً من هيكل لجان الحقيقة. إلا أن هذه الوحدات تشكل عادةً جزءاً من لجان الحقيقة ذات الميزات الكبيرة والولاية القوية مثل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. تتحو وحدات البحوث إلى أن تكون صغيرة نسبياً يعمل بها باحثون ذوو مهارات بحثية عالية ومعرفة كبيرة بمراكز الدراسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والأرشيفات المحلية ومصادر المعلومات الرئيسية الأخرى. وعلى الناحية الأخرى تضم وحدات التحقيق موظفين ذوي خلفيات قانونية أو خبرة في تنفيذ القوانين. وتجمع الكثير من لجان الحقيقة البحث والتحقيق في قسم واحد مما لهذا من مزايا عديدة.

معالجة المعلومات

على لجان الحقيقة أن تتعامل مع كم هائل من المعلومات التي يجب أن تنظم وتصنف، وهذا يتطلب، من بين ما يتطلب، قاعدة بيانات فعالة لتخزين وتنظيم واسترجاع السجلات والمعلومات. وبصفة عامة فإن اللجان التي تقوم بعمليات تجميع وتحليل المعلومات بصورة منضبطة تستطيع أن تدافع عن النتائج التي توصلت إليها على أسس علمية. إن اتباع نظام جيد لإدارة المعلومات يساعد على الوصول إلى تحليل يقوم على "الصورة الكبيرة" للأنماط التاريخية التي يمكن لها أن تظهر بدقة على سبيل المثال نسبة الانتهاكات التي ارتكبتها أحد الأطراف إلى تلك التي ارتكبتها الأخرى. وفيما يخص استخدام العاملين ينبغي على اللجان أن تستخدم مبرمجاً لكتابة وصيانة البرامج الأساسية ولاستخلاص المعلومات في صورة مناسبة للمحللين. كما تحتاج اللجان إلى إحصائيين متخصصين (أو متخصصين في العلوم الاجتماعية ذوي مهارة في المناهج الإحصائية) لمراجعة المعلومات قبل نشرها، بالإضافة إلى فريق من معالجي المعلومات لإدخال البيانات التي تتلقاها اللجنة.

جلسات الاستماع العامة

لم تعقد معظم لجان الحقيقة السابقة جلسات استماع عامة. بيد أن هناك اتجاهاً متزايداً لمنح اللجان صلاحية عمل ذلك. وينطبق هذا على اللجان الجديدة ومنها تلك التي في بيرو وتيمور الشرقية وسيراليون.

وتوجد هناك أسباب مقنعة لعقد اللجان جلسات استماع عامة. فبمنح الضحايا فرصة سرد قصتهم أمام الجمهور العام (خاصة لو كانت الجلسات مذاعة تليفزيونياً أو بالراديو) تكون اللجنة قد اعترفت رسمياً بالأخطاء المرتكبة في الماضي وشجعت على تفهم الجمهور للضحية وتعاطفهم معه، كما أن هذا يتيح للجنة أن تقلل من تقليل احتمال إنكار بعض قطاعات المجتمع للحقيقة، وذلك علاوة على زيادة الشفافية في عمل اللجنة. كما يمكن أيضاً للجلسات العامة أن تساعد على تغيير بؤرة تركيز لجنة الحقيقة من الناتج النهائي (أي تقريرها النهائي) إلى العملية نفسها، وذلك بإشراك عامة الناس كجمهور وبتشجيع التغطية الإعلامية لأعمالها وقضاياها على مدى فترة طويلة من الوقت، وبوجه عام بتحفيظها لعملية صياغة خطاب وطني أصيل حول الماضي.

وقد عقدت لجان الحقيقة في أوغندا وسريلانكا ونيجييريا جلسات استماع عامة، ولكن الأثر الأكبر على مستوى العالم يعود للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. ولم يكن هذا بسبب مئات الأيام من الجلسات العامة فحسب، بل كان هناك أيضاً تنوع فريد في أنواع جلسات الاستماع المعقودة بما شمل جلسات استماع للضحايا ولساعات للغفو ولساعات تخص موضوعات يعينها (مثل المرأة والطفل) ولساعات للأحداث الخاصة (مثلاً بشأن انتفاضة سويتو الطلابية في 1976) ولساعات مؤسسية (مع القطاعات القانونية والصحية على سبيل المثال) ولساعات للأحزاب السياسية. واستلهاماً لمثال جنوب أفريقيا الساطع أوصى عدد من المحللين بأن تعقد كل لجان الحقيقة جلساتها بصورة علنية.

غير أنه قد يكون هناك أسباب مشروعة لعدم القيام بذلك، منها على سبيل المثال المخاطر الأمنية على أعضاء اللجنة والضحايا، والقيود الزمنية وتلك الخاصة بالموارد، علاوة على الخوف من إضفاء الطابع القضائي على إجراءات اللجنة. وفي نفس الوقت فإن إجراءات "الحقيقة" العلنية لها من القوة ما يجعلها تستأهل أن تضعها جميع اللجان في الاعتبار.

الدعم المعنوي

على ما يبدو تلبي لجان الحقيقة الحاجة الواضحة لبعض الضحايا لسرد قصتهم واحتياجهم لأن يصغى إليهم وللتعافي في نهاية الأمر بصورة من الصور. ومع ذلك فبالنسبة لآخرين قد تؤدي العملية إلى إعادة إصابتهم بالصدمة وهو أمر قد يكون له في بعض الحالات آثار وخيمة.

لجان الحقيقة تتمتع بشرعية أكبر حيثما تقوم عملية تحديد صلاحياتها ومهمتها على المشاركة الفعالة من جانب العدد من قطاعات المجتمع

على أن لجان الحقيقة السابقة لم تعط هذا الأمر الاهتمام الكافي، ولكن هذا باديء بالتغيير. فعلى سبيل المثال في جنوب أفريقيا استخدمت لجنة الحقيقة والمصالحة أربعة متخصصين في الصحة العقلية ووفرت التدريب للموظفين على استشارات الصدمات النفسية، كما استخدمت "مرشدين"

عملهم هو توفير المساندة المستمرة لمقدمي الشهادات في جلسات الاستماع العامة. ومن الجدير بالذكر أن موظفي اللجنة أنفسهم يمكن أن يصابوا بالصدمة النفسية من العملية وقد يحتاجون إلى دعم نفسي. إلا أنه في العديد من المجتمعات قد لا تكون الاستشارات النفسية التقليدية النموذج الملائم لمساعدة الضحايا، وذلك لأسباب ثقافية أو بسبب قيود الموارد. وعليه يكون المصدر الأمثل للدعم في بعض الأماكن هو التعاون مع منظمات المجتمع المحلي والمطبيين التقليديين والمؤسسات الدينية أو مجموعات المساعدة الذاتية.

التقارير النهائية

غالباً ما تكون اللحظة الفارقة بالنسبة للجنة الحقيقة هي الانتهاء من وضع تقريرها النهائي ونشره. وغالباً ما كانت التقارير النهائية هي الإرث الباقي للجان، كما استعملت مرجعاً في تعليم حقوق الإنسان أو في توجيه الاتهام الجنائي فيما بعد. إذا كانت التقارير موثقة بصورة جيدة وقائمة على منهجية منضبطة فإنها يمكن أن تستخدم كأداة لمواجهة التحريف التاريخي. غير أن أثر التقرير النهائي يعتمد بأشكال مختلفة على محتواه بصورة أقل من عدد آخر من العوامل المحيطة مثل توقيت نشر التقرير وطريقته، ومدى اتساع نطاق توزيعه، ومدى التغطية التي

حصل عليها في وسائل الإعلام، وما إذا كان هناك تصورات تقليدية أو بديلة للنتائج التي توصل إليها.

وبالرغم من أن محتوى التقرير وصورته يختلف من حالة إلى أخرى غالباً ما تضم التقارير النهائية قسماً حول النتائج التي توصل إليها وقسماً للتوصيات. وعادة يحدّد قسم النتائج عادةً يحدد أسباب الانتهاكات الماضية وأنماطها وضحاياها. وفي بعض الأحيان ينص التقرير على مسؤولية أفراد بعينهم أو مؤسسات بعينها عن الانتهاكات (وهو ما سنعرضه بصورة أكثر تفصيلاً في القسم الفرعي التالي حول "نشر الأسماء والإجراءات القانونية الصحيحة"). وفي بعض الأحيان قد يكون هناك نوع من الشد والجذب في اللجنة بين تفضيل اتباع المنهج القانوني من جانب أو المنهج العملي والتركيز على السرد التاريخي.

وبالإضافة إلى نشر النتائج التي توصلت إليها لجان الحقيقة فهي تقوم عادةً برفع التوصيات بغرض توفير المساعدة إلى الضحايا أو رفع الضيم عنهم، والقيام بالإصلاحات الدستورية أو القانونية أو المؤسسية اللازمة لمنع الانتكاس في المستقبل إلى الحرب أو الحكم التسلطي، علاوة على المساعدة في تعزيز الديمقراطية وحكم القانون. وفي الكثير من الحالات قدمت اللجان أيضاً توصيات بشأن إجراءات المتابعة حتى تضمن التنفيذ الفعال في الميعاد المحدد. وللأسف فإن المعلومات المتوفرة حول تنفيذ توصيات اللجان غير مشجعة.

نشر الأسماء والإجراءات القانونية الصحيحة

تمتعت بعض لجان الحقيقة بسلطة التسمية العلنية للأفراد الثابت مسؤليتهم عن جرائم حقوق الإنسان، ومن بينها اللجان في السلفادور وتشاد وجنوب أفريقيا. أما اللجان الأخرى فلم تعط تلك الصلاحية بصورة معلنة ولكنها كانت خلاقة في إيجاد طرق غير مباشرة لتسمية مثل هؤلاء الأفراد. فعلى سبيل المثال حددت بعض اللجان الجناة الأفراد تحديداً فعالياً من خلال نشر اقتباسات من أقوال الضحايا أو الشهود (دون أن يقع اعتراض على تلك الأقوال) يشيرون فيها إلى أسماء الجناة، أو من خلال تحديد من رأسوا بعض الوحدات الخاصة أو المناطق التي وقعت فيها انتهاكات بعينها مما يجعل هوية الجناة سهلة الكشف. وفي بعض الحالات الأخرى تم إلصاق المسؤولية الفردية بشخص بعينه من خلال التسريب المتعمد أو غير المتعمد من اللجنة للصحافة.

لم يثر كثير من الموضوعات المتعلقة بلجان الحقيقة خلافاً أكثر من مسألة "نشر الأسماء"، ويبقى الأمر بؤرة توتر بالنسبة للمعنيين بصياغة نظم هذه الهيئات. ويقوم الخلاف بين مبدئين متعارضين يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يقفوا بقوة في جانب أي منهما. الأول هو أن الإجراءات القانونية الصحيحة تقتضي أن يسمح لمن اتهموا بجرائم أن يدافعوا عن أنفسهم قبل أن يدانوا. وهكذا فإن الإجراءات القانونية الصحيحة يتم خرقها إن قامت اللجنة (وهي هيئة تختلف عن المحاكم وتفتقر إلى إجراءات المحاكم الصارمة) بتسمية الأفراد المسؤولين عن جرائم معينة.

والمبدأ الثاني هو أن الوصول إلى الحقيقة الكاملة يقتضي تسمية الأشخاص المسؤولين عن جرائم حقوق الإنسان عندما يكون هناك دليل جلي على جرمهم.

لم يثر كثير من الموضوعات المتعلقة بلجان الحقيقة خلافاً أكثر من مسألة "نشر الأسماء"

وهكذا يكون السؤال هو: أي من معايير وإجراءات العملية القانونية الصحيحة يطبق على الأفراد الذين تعلن أسماؤهم في التقرير؟ هل ينبغي إبلاغهم بالمزاعم بشأنهم وإخبارهم بأن اللجنة

تتوي أن تسميهم في تقرير علني؟ هل ينبغي إعطاؤهم الفرصة للرد على الأدلة المقدمة ضدهم وللتقدم بدفاعهم؟ هل ينبغي إلزام اللجنة بأن تنص بشكل واضح على أن استنتاجاتها الخاصة بشأن مسؤولية الأفراد لا ترقى لكونها إدانة جنائية؟ هذه هي نوعية القضايا التي يجب على اللجان أن تتدبر أمرها فيها.

ويبدو أن التجربة السابقة تشير إلى أن أفضل ممارسة في هذا الشأن هي السماح للجان بأن تعلن الأسماء وأن يُترك لها تقدير ما إذا كانت ستفعل أو لا. وهذا لأنه قد يكون هناك الكثير من الأسباب المشروعة للامتناع عن نشر الأسماء. مثلاً قد يكون هناك مخاطر أمنية حقيقية تتهدد أعضاء اللجنة أو الضحايا أو الشهود، أو قد يكون هناك مشاكل متعلقة بالإجراءات القانونية الصحيحة مثل نقص أو غياب الدليل الكافي لإدانة فرد بشكل علني، أو عدم القدرة على عمل الإعلان الواجب أو الضمانات الإجرائية الواجبة للمتهمين بارتكاب الانتهاكات.

إذا ما قررت اللجنة ألا تعلن عن الأسماء، فعلى الأقل يجب أن يكون عليها أن تشرح أسبابها في ذلك، وينبغي أن تكون تلك الأسباب وجيهة من الناحية السياسية والأخلاقية والقانونية. أما إذا قررت اللجنة أن تعلن عن الأسماء فعليها أن تنص بصورة واضحة على أن نتائجها لا تعتبر بمثابة إدانة جنائية أو قانونية. وبالنسبة لمقتضيات الإجراءات القانونية الصحيحة الواجبة التطبيق فيبدو من المعقول أن الأشخاص الذين يتم تسميتهم يجب على الأقل أن: (أ) يتم إبلاغهم دون إبطاء بالمزاعم بشأنهم وبنية اللجنة تسميتهم في تقرير علني، و (ب) يتم إعطاؤهم الفرصة للرد على الأدلة ضدهم والتقدم بدفاعهم، ولكن ليس بالضرورة من خلال المرافعة الشفوية. أما الحقوق الأخرى اللازمة بمقتضى الإجراءات القانونية الصحيحة مثل الحق في توفير محام أو الحق في استجواب الشهود فيجب منحها في الظروف الاستثنائية للغاية.

وكقاعدة عامة ليس من الضروري أو المحبذ إثقال كاهل لجان الحقيقة بمقتضيات الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع في المحاكم. فالإتقال على اللجنة هكذا يقوض بشكل كبير قدرتها على أداء أهم واجباتها، وذلك بالإبطاء من عملية إجراء التحقيقات وسماع الشهود، مما يعيق من قدرتها على جمع المعلومات والأدلة وبصورة عامة يضيفي هذا الطابع القضائي على إجراءات اللجنة بصورة مبالغ فيها.

وهذا لا يعني أن اللجنة لها أن تضحي بحقوق الجناة باسم الضحايا. إنما هو فقط تشديد على أهمية السعي دوماً إلى إيجاد توازن منطقي بين مقتضيات العدالة والفعالية.

التحدي المتمثل في إشراك الجناة

من بين أكبر مواطن القصور في لجان الحقيقة السابقة عدم قدرتها على ضمان التعاون البناء من جانب الجناة، سواء في الشرطة أو الجيش أو المخابرات أو غيرها. غير أن الاستثناء الهام الوحيد (والمثير للخلاف) هو مثال لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، والتي كان لها حق منح العفو الفردي عن مرتكبي الجرائم ذات الدوافع السياسية. فتم منح العفو لمن أدلوا باعترافات كاملة عن دورهم في جرائم سابقة وأوضحوا أنها كانت ذات دوافع سياسية. وبالنسبة للجرائم الجسيمة بصورة خاصة كان يطلب من المتقدم المثل أمام جلسة استماع عامة للرد على الأسئلة. وقد تقدم بمقتضى هذه العملية عدة آلاف من الجناة إلى اللجنة وأفصحوا عن اشتراكهم وعلمهم بانتهاكات لحقوق الإنسان وقعت في الماضي.

ومن نافلة القول أن استخدام صيغة "الحقيقة مقابل العفو" وسيلة لضمان تعاون الجناة يثير مسائل أخلاقية وقانونية وسياسية عسيرة. إن العفو بوجه عام ينتهك حق الضحايا في الانتصاف ولا يتسق بصورة عامة والتزامات الدولة وفقاً للقانون الدولي بمعاينة مرتكبي جرائم حقوق الإنسان الجسيمة. كما يمكن أيضاً لهذا أن يقوض من سيادة القانون بسماحه لمجموعات بعينها من الجناة بالإفلات من العقاب، ويقوض الردع العام والخاص، ويشجع على السلبية والإحباط من جانب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وهو ما قد يشجعهم بدوره على أخذ تطبيق القانون على عاتقهم والشروع في أعمال انتقام فردية.

وعلى الجانب الآخر فترتيبات "الحقيقة مقابل العفو" يمكن الدفاع عنها بصورة أكبر حيثما:

- كانت اللجنة قد حصلت على هذه الصلاحية بصورة ديمقراطية إلى حد كبير،
- كان العفو يمنح بصفة فردية لا جماعية،
- طبّق على الحاصلين على العفو شكل من أشكال الإجراءات العامة،
- أعطي الضحايا الفرصة للطعن في دعوى استحقاق فرد ما للعفو،
- دفعت التعويضات للضحايا.

ويمكن أيضاً تضييق نطاق العفو وذلك بالنص على إلغاء العفو في حالة ارتكاب جريمة جسيمة جديدة.

من بين أكبر مواطن القصور في لجان الحقيقة السابقة عدم قدرتها على ضمان التعاون البناء من جانب الجناة.

وإلى اليوم لم يطبق صيغة "الحقيقة مقابل العفو" إلا جنوب أفريقيا. ويجب محاكاة هذا النموذج بأكبر قدر من الحذر و فقط في ظروف قصوى تضطر إلى اتباعها كما كان الحال في

جنوب أفريقيا. أولاً ففي حالة غياب التهديد الواقعي بالإحالة إلى القضاء (وهو عامل قلماً وجد في سياق التحولات) فمن غير المحتمل أن يشعر الجناة بأنهم مضطرون إلى التقدم بطلب العفو. فالأرجح أن يؤثر الصمت متقادين كل خطر للوصم بالعار علانية ونبذ المجتمع لهم. ثانياً، قد يتاح لتشجيع الجناة على التقدم طائفة من الآليات الأكثر مبدئية وعملية من منح العفو والتي قد تخدم أغراض الحقيقة والمصالحة بصورة أفضل. فعلى سبيل المثال يمكن للجان أن توفر آليات للإدلاء بالشهادة على أساس من السرية وحجب شخصية صاحب الشهادة، وقد تستعمل صلاحيات الجلب والإحضار، وقد يجوز لها أن تقدم خدمات حماية الشهود أو نقلهم إلى مكان جديد. ويجوز أيضاً لرعاة لجنة الحقيقة أن يضعوا جريمة جديدة هي امتناع الشهود (غير الضحايا) عن التقدم إلى اللجنة بمعلومات عن الجرائم المرتكبة في الماضي.

لن يؤدي أي من البدائل السابقة الذكر حتماً إلى التعاون الوثيق من قبل الجناة والشهود المترددين. إلا أنه بدون تلك البدائل لن يكون للتعاون وجود تقريباً.

مساعي المتابعة

غالباً ما كان تنفيذ التوصيات أحد أوجه القصور الرئيسية في لجان الحقيقة

حالما تقدم لجنة الحقيقة تقريرها النهائي وتودع ملفاتها في المحفوظات وتتحل رسمياً تقع مهمة تنفيذ توصياتها بالطبع على جهات أخرى. وللأسف كان تنفيذ التوصيات وما زال في الكثير من الحالات أحد مواطن القصور الرئيسية بلجان الحقيقة، حتى عندما وجد التزام قانوني من جانب الدولة بوضع التوصيات موضع التنفيذ (كما كان الحال في السلفادور مثلاً).

ويبدو أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم التنفيذ هو غياب الإرادة السياسية، ولكن حتى عندما توجد تلك الإرادة بقدر كافٍ قد تغيب القدرة المؤسسية أو يغيب التمويل. وأياً ما كانت الحالة فمن المهم للغاية أن تقترح لجان الحقيقة آليات يمكن لها ضمان المتابعة والرصد الملائمين. وفي بعض الأحيان يحدو لجان الحقيقة الحظ فيدرج في صلب مهمتها خطة للمتابعة، كما كان الحال في سيراليون. أما بالنسبة للغالبية فيجب اقتراح نظام للمتابعة فيها. وفي تشيلي أوصت اللجنة بتأسيس لجنة عامة لإكمال بعض عملها ولتيسير الالتزام بإجراءات التعويض. وفي غواتيمالا أوصت اللجنة بإنشاء مؤسسة للمتابعة (مؤسسة السلام والوفاق) لتنفيذ بعض توصياتها بصورة مباشرة ولرصد التنفيذ الجاري على يد آخرين.

8,4 – ملاحظات ختامية

سعى هذا الفصل إلى شرح طبيعة لجنة الحقيقة بصورة عملية، وكيف تعمل، وما يمكن أن تحققه لبلد يخوض غمار عملية التحول.

وقد أعرينا هنا عن تشككنا في أن لجان الحقيقة نافعة في كل الظروف، وأيضاً تشككنا في مدى المساهمة المتوقعة لتحري الحقيقة في مجال المصالحة، غير أنه لا يزال من المهم تقدير المساهمات المتميزة التي حققتها لجان الحقيقة في بعض الأحيان ولو أنها لم تحظ بشهرة واسعة. وعلى سبيل المثال في تشيلي بادرت الدولة بإنشاء برنامج كبير لتعويض العديد من ضحايا عهد بينوشيه، يكاد يكون معتمداً فقط على النتائج التي توصلت إليها اللجنة. وفي السلفادور تم عمل إصلاحات قضائية كبيرة الأهمية في أعقاب التحقيقات التي أجرتها لجنة الحقيقة هناك. وفي جنوب أفريقيا لن يدافع الآن عن نظام الفصل العنصري أو يحاول تبرير الممارسات الوحشية التي استخدمت للإبقاء عليه إلا حفنة قليلة من الناس.

إلا أن لجنة الحقيقة لا تعدو أن تكون واحدة من آليات عديدة متوفرة للبلدان التي تخوض عملية التحول والتي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون. من العناصر الأخرى التي يمكن إدراجها في برنامج للعدالة الانتقالية المحاكمات، وبرامج الاختيار والتصفية، والإصلاح القانوني، وإجراءات رد الحقوق وإعادة الإدماج في المجتمع. ويبدو أن هناك اتجاهاً جديداً صوب إدماج أو توليف عناصر العدالة الانتقالية المختلفة. ويمكن لنا أن نشهد هذا في عدد من الأماكن، من سيراليون (حيث ستعمل جنباً إلى جنب لجنة للحقيقة ومحكمة جنائية مؤلفة من عناصر وطنية ودولية)، مروراً برواندا (حيث يسعى نظام "الغاكাকা" الجديد إلى دمج أهداف الإحالة إلى المحاكمة والسعي إلى الحقيقة وإعادة اندماج المجتمع)، إلى تيمور الشرقية (حيث ستلعب لجنة للحقيقة دور تسهيل عودة اللاجئين ومحاكمة الجرائم الجسيمة ورد الحقوق وإعادة الإدماج في الجرائم الأقل جسامة).

هناك العديد من التحديات والتعقيدات في محاولة إدماج الأهداف والآليات الانتقالية بهذه الصورة، وهو ما يولد حلولاً خلاقية ومبتكرة. وما لا شك فيه أن القصة الكاملة للجان الحقيقة ما زالت لم تكتب بعد.

* يمكن الاتصال بالمؤلفين: على عنوان المركز الموضح في الصفحة الأولى؛ أو عبر بريدهم الإلكتروني:

mfreeman@ictj.org و phayner@ictj.org

المراجع وقراءات إضافية:

المراجع الرئيسية:

- Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truth: Confronting State Terror and Atrocity*. New York: Routledge, 2001 (paperback edition, published as Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truth: Facing the Challenge of Truth Commission*. New York and London: Routledge, 2002).
- *Truth Commission: A Comparative Assessment, An Interdisciplinary Discussion Held at Harvard Law School in May 1996*. Cambridge, Mass.: Harvard Law School Human Rights Program, 1996.

مراجع أخرى:

- Kritz, Neil (editor), *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes, Vol. I-III*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995.
- *Nunca Mas: The Report of the Argentine National Commission on the Disappeared*. New York: Farrar Straus Giroux, 1986.
- *Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation* (translated by Phillip E. Berryman; introduction by Jose Zalaquett), Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1993.
- *From Madness to Hope: the 12-year War in El Salvador: Report of the Commission on the Truth for El Salvador*. New York: United Nations, 1993.
- *Informe de la Comision de la Verdad de Panama, 2002*. (Panama Truth Commission Report).
- Biggar, Nige (editor), *Burying the Past: Making Peace and Doing Justice After Civil Conflict*, Washington, D.C.: Georgetown University Press, 2001.

المراجع الموجودة على شبكة الإنترنت:

Report of the Truth Commission on El Salvador,
<http://www.derechos.org/nizkor/salvador/informes/truth.html>
Commission for Reception, Truth and Reconciliation in East Timor,
<http://www.easttimor-reconciliation.org>
Peru Reconciliation Commission,
<http://www.cverdad.org.pe/>
Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission,
<http://www.sierra-leone.org/trc.html>
International Center for Transitional Justice,
<http://www.ictj.org>
Centre for the Study of Violence and Reconciliation,
<http://www.wits.ac.za/csvr>
Truth Commission Project,
<http://www.truthcommission.org>
United States Institute of Peace Library,
<http://www.usip.org/library/truth.html>